وزارة التجارة والصناعة

(قطاع التجارة الداخلية)

قرار وزارى رقم ٦٥ لسنة ٢٠٠٦ «بالتفويض»

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة الإسماعيلية للعام المالى ٢٠٠٥

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاصات ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة الإسماعيلية جلسة ٢٠٠٦/٣/٢٨ باعتماد الحساب الختامى للغرفة عن العام المالى ٢٠٠٥ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٦/١٢/١٢ ؛

قـــرر :

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة الإسماعيلية عن العام المالى ٢٠٠٥ حيث بلغت جملة الإيرادات مبلغ ١١٦١٩٢٥,٦١ ج (فقط مليون ومائة وواحد وستون ألفًا وتسعمائة وخمسة وعشرون جنيهًا وواحد وستون قرشًا لا غير) وبلغت جملة المصروفات مبلغ ٥٢٧٣٥٠,٨١ ج (فقط خمسمائة وسبعة وعشرون ألفًا وثلاثمائة وخمسون جنيهًا وواحد وثمانون قرشًا لا غير) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات مبلغ ٦٣٤٥٧٤,٨٠ ج (فقط ستمائة وأربعة وثلاثون ألفًا وخمسمائة وأربعة وسبعون جنيهًا وثمانون قرشًا لا غير) أضيفت إلى الاحتياطى العام الذى بلغ فى ٢٠٠٥/١٢/٣١ مبلغ ٣١٤٣٦٢٢,١٥ ج (فقط ثلاثة ملايين ومائة وثلاثة وأربعون ألفًا وستمائة واثنان وعشرون جنيهًا وخمسة عشر قرشًا لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٦/١٢/١٢

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء / اسامة مازن